

# المملكة الأردنية الهاشمية

## وزارة العدل

### القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم  
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبدالله السلطان ، عبد الفتاح العوامله ، الياس العكشه ، فتحي الرفاعي

المميز ضده

المميز

مساعد النائب العام

لدى محكمة الجنايات الكبرى

قدم هذا التمييز بتاريخ ٩٩/١٢/٢٩ للطعن بالقرار الصادر عن محكمة  
الجنايات الكبرى رقم ٩٩/٤٧٩ تاريخ ٩٩/١٢/١٥ القاضي بحبس المتهم  
( المميز ضده ) مدة شهرين والرسوم والغرامه خمسة دنانير ومصادرة الشبريه  
المضبوطه ، وادانة المتهم فارس بجنحة القتل المقترنه بالعدر القانوني المخفف  
طبقاً للمادتين ٣٢٦ ، ٩٨ عقوبات ، وعملاً بالمادة ٢/٩٧ من نفس القانون الحكم  
بحبسه مدة ستة اشهر والرسوم محسوبه له مده التوقيف ، وعملاً بالمادة ٧٢  
عقوبات ادغام العقوبتين المحكوم بهما المتهم فارس وتنفيذ العقوبه الاشد ، هي  
حبسه مدة ستة اشهر والرسوم ومصادرة الشبريه المضبوطه محسوبه له مدة  
التوقيف وحيث انه امضى مدة العقوبه موقوفاً الافراج عنه فوراً ما لم يكن موقوفاً  
او محكوماً بجرم آخر .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

١ - اخطات محكمة الجنايات الكبرى بتعديل جنايه القتل العمد الى جنحة القتل  
المقترن بالعدر القانوني المخفف ولم تزن البينه وزناً دقيقاً وسليماً .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية  
الجنايات

رقم القضية : ٢٠٠٠/٨٠٠

رقم القرار :

٢ - ان استخلاص المحكمة للنتيجة التي توصلت اليها هو استخلاص مخالف لما هو مثبت من بينة في محاضر القضية وان تعليها لم يكُ كافياً ودقيقاً .

٣ - ان ما توصلت له المحكمة من ان المميز ضده اقدم على قتل شقيقته المغدوره بعد مرور يومين على الهوانف التي وردت اليه والتي تطعن بشرف المغدوره وان فتره اليومين كافيه لزوال حالة الغضب عنه .

وطلب المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

وبتاريخ ٢٣/١/٢٠٠٠ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعة خطيه انتهى فيها الى طلب قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض الحكم المميز .

## القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد ان وقائع هذه الدعوى تشير الى ان النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى قد احوالت المتهم :

بالتهمتين التاليتين :

أ - جناية القتل العمد طبقاً للمادة ٣٢٨ من قانون العقوبات .

ب- جنحة حمل وحيازة اداه حاده طبقاً للمادة ١٥٦ من قانون العقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى في الدعوى واستمعت بيناتها وتوصلت الى اعتساق الواقعة الجرميه التاليه ( انه في يوم الخميس ٨/٤/٩٩ واثناء وجود المتهم في منزله

وردت اليه مكالمه هاتفيه من فتاه ذكرت له فيها بقولها (انها فاعلة خير ، تعال ظب شرفك ) وذكرت له ايضاً ( أن شقيقتك مخلفه بنت ) وفي اليوم التالي وردته مكالمه أخرى من امرأة

كبيره في السن اخبرته فيها ان شقيقته مخلفه بنت وان البنت ليست من زوجها وانه في نفس اليوم اتصل معه زوج شقيقته المدعوه ' ن' المدعو ، هاتفياً طلب منه

فيها ان يزور شقيقته ومعه شقيقه وفعلاً وفي اليوم التالي ذهب وبرفقته الى السلط حيث قابلهما زوج شقيقته قرب الكازيه الموجوده وسط البلد حيث ذهب ثلاثتهم بسياره

تكسي الى منزل زوج شقيقتهم وبعد وصولهم قاموا بشرب الشاي بغرفة الضيوف ثم أقسم عليهم زوج شقيقتهم ان يتناولوا طعام الغداء الا ان شقيق المتهم والمدعو ، اعذر عن ذلك كونه مدعوا للغذاء عند أبنائه في الزرقاء ، وقد غادر زوج شقيقة المتهم الى السوق لشراء الاغراض لطعام الغداء وعاد شقيق المتهم الى الزرقاء وبقي المتهم وشقيقته المدعوه " ميرفت " لوحدهما في البيت حيث دار بينهما حديث عن التليفونات التي وردت اليه فاعترفت اليه ان ابنتها ليست من زوجها وانما من والد زوجها المدعو وانها تخاف ان يقوم بقتلها وذكرت له كذلك ان والد زوجها يحضر اليها في المنزل ويقوم باغتصابها وانها خلفت البنت نتيجة ذلك وبعد ان تأكد ان ما سمعه بالهاتف كان صحيحاً غضب غضباً شديداً وقام بحشو بشكير في فمها وقام بطعنها بواسطة الشبريه التي كانت بحوزته على رقبتها من الجهة اليسرى واليميني وطعنات أخرى في الصدر والظهر والبطن ثم ترك الشبريه مغروسة في بطنها وغادر المنزل متوجها الى المركز الامني حيث قام بتسليم نفسه معترفاً بفعله وتم التحقيق وتكونت الدعوى .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الوقائع التي استخلصتها وتوصلت الى ان نية القتل لدى المتهم كانت نية آنية وبنت لحظتها ولم تكن نتيجة تخطيط وتصميم مسبق وانه قد اقدم على قتل شقيقته تحت دافع سورة غضب شديد بعد ان استيقن من شقيقته المغدوره ان البنت التي انجبتها لم تكن من زوجها وانما كانت نتيجة علاقه غير مشروع مع والد زوجها الذي يأتي اليها في المنزل ويقوم بمواقعتها وبالتالي قضت بتعديل وصف التهمة المسنده للمتهم من جناية القتل العمد طبقاً للمادة ٣٢٨ من قانون العقوبات الى جنحة القتل قصداً المقترنه بالعدر المخفف طبقاً للمادتين ٣٢٦ ، ٩٨ من قانون العقوبات وأدانته بهذه الجنحه المعدله وعاقبته بالحبس مدة ستة اشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف عملاً بالمادة ٩٧ من قانون العقوبات .

كما قضت بادانته بجنحة حمل وحيازة أداة حادة طبقاً للمادة ١٥٦ من قانون العقوبات ومعاقبته عليها بالحبس مدة شهرين والرسوم ومصادرة الشبريه المضبوطة .

ثم قضت اعمالاً لنص المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبه الاشد وهي الحبس مدة ستة أشهر والرسوم ومصادرة الشبريه المضبوطة .

لم يرتض مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن به تمييزاً للسببين الواردين في اللائحة المقدمة منه • بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٩ وهو اليوم الأخير لمهلة الطعن •

#### وفي الرد على سببي التمييز

نجد ان الواقعة الجرمية التي استخلصتها محكمة الجنايات الكبرى مستمدة من بينات ثابتة في الدعوى وان استخلاصها لهذه الواقعة جاء استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وينفق وواقع البينة المقدمة في الدعوى •

#### وأما عن التطبيقات القانونية •

فنجد ان المتهم قد اقدم على قتل شقيقته بعد ان سألها عن صحة المكالمات الهاتفية التي تلقاها قبل يومين وما علمه من هذه الهواتف من ان الطفله التي انجبتها شقيقته المغدوره لم تكن من زوجها الذي تقطن معه • أي انها ابنة زنا حيث اعترفت له شقيقته ، ان هذه الطفله نتيجة علاقه غير مشروع مع والد زوجها الذي كان يأتي اليها في البيت ويفرد بها ويقوم بمواقعتها •

وبالتالي فإن قتل المتهم لشقيقته المغدوره كان بعد أن استيقن ان الطفله التي انجبتها شقيقته المغدوره لم تكن نتيجة علاقتها الزوجيه مع زوجها وانما كانت نتيجة علاقتها الجنسيه غير المشروعه مع والد زوجها •

وعليه فإن فعل القتل يكون وليد اللحظة التي تيقن فيها المتهم ان شقيقته تعاشر رسلاً غير حل لها ، ولم يكن وليد تخطيط وتفكير مسبق وهادىء ووفقاً لحكم المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات •

كما نجد ان اقدام المتهم على قتل شقيقته بعد ان تيقن من ان الطفله التي انجبتها لم تكن نتيجة علاقتها الزوجيه مع زوجها وانما كانت نتيجة العلاقه غير المشروعه مع والد زوجها فإن فعل القتل هذا يكون ناشئاً عن سورة غضب شديد نتيجة فعل غير محق اتته المجنى عليها وعلى جانب كبير من خطوره بالمعنى الوارد في المادة ٩٨ من قانون العقوبات ذلك

ان سماح المجنى عليها لوالد زوجها بمواقعتها وانجابها منه طفله نتيجة هذه المواقعه غير المشروعه يعتبر فعلاً غير محق وعلى درجة كبيره من الخطوره أنته المجنى عليها بتفريطها بعرضها وشرفها الذي هو عرض وشرف المتهم .

• وعليه فإن تعديل فعل المتهم يكون متفقاً والمادتين ٣٢٦ و ٩٨ من قانون العقوبات .

وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى الى ذات النتيجة فيكون قرارها متفقاً والقانون

• وان سببي التمييز لا يردان عليه .

لذا فإننا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٦ محرم سنة ١٤٢١هـ الموافق ١٠/٤/٢٠٠٠

القاضي الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م ض